جامعة تلمسان

كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

السنة الثانية –ليسانس-

مقياس علم الاجتماع في الجزائر-السداسي الثاني-

المحور الأول: ظروف نشأة وتطور علم الاجتماع في الجزائر

**المرحلة الخامسة:من 1999م إلى غاية يومنا هذا –علم الاجتماع في ظل نظام ل م د**

لقد شهد وضع علم الاجتماع تدريسا و بحثا، مع نهاية التسعينات منعرجا آخر بشقيه البيداغوجي والإداري من جهة والعلمي من جهة أخرى، هذا الوضع لازال حتى الآن في طور الاستمرارية.

لقد دخل نظام ل، م،د إلى الجزائر لأول مرة في السنة الجامعية 2004/2005م ليحل تدريجيا محل النظام الكلاسيكي المتوقع نهايته في السنة الجامعية 2009/2010م حسب المسؤولين الجزائريين آنذاك الذين قرروا عدم التأخر عن هذا التيار الكوني لتجديد التعليم العالي، لكن المدة لم تكن كافية لذلك بل كان يتطلب الأمر الانتظار حتى سنة 2014م حتى يحسم أمر النظام الكلاسيكي بشكل كامل .

يهدف النظام الجديد الذي يندرج في إطار عولمة التعليم العالي إلى عدة أهداف من أهمها : ضمان تكوين نوعي للطلبة، الانفتاح على المحيط السوسيو –اقتصادي، مواكبة التطورات العالمية،إعادة صياغة الشهادات، تشجيع تنقل الأساتذة والطلبة، تشجيع التعاون الدولي...الخ، لكن شهدت السنوات الأولى من تطبيقه التحاق عدد قليل من الطلبة بسبب التوجس من هذا النظام والخوف منه وبالتالي كان لبعض الأسر نوعا من المغامرة التي لا نعرف نتائجها بعد خاصة بعد التخرج.

فعلى المستوى الإداري تقرر الرجوع إلى نظام الكليات و الأقسام- بدءا بالكلية التي تشمل عدة ميادين للتكوين ، القسم ، الشعبة ، التخصص- لم يشمل هذا التغيير العلوم الاجتماعية و الإنسانية إلا في مراحل متأخرة من تطبيقه و يتميز هذا النظام بأنه يختزل التخصص إلى سنتين في طور الماستر، و يعطي للأساتذة خيارات صياغة البرامج والتوقيت بعد الموافقة المركزية، و للطالب حرية التخصص، و يتميز خاصة بكونه أكثر مهنية من حيث إدماج المتخرجين في سوق العمل بحسب الخطاب الرسمي، و لكنه يمكن للطالب أن يتدرج حتى في المستويات العليا أي على مستوى ما بعد التدرج بعد اجتياز مسابقة وطنية لتحضير شهادة الدكتوراه في التخصص المطلوب، في حالة النجاح يكون الطالب مجبرا على دراسة ثماني سنوات كاملة منذ التحاقه بالجامعة ( 03 في الليسانس، 02 في الماستر، 03 في الدكتوراه)

يتفرع التكوين الجامعي في ظل النظام الجديد إلى نوعين من الليسانس وهما: الليسانس المهني والليسانس الأكاديمي، مما يعني أن الطالب الجامعي يمكنه أن يتجه إلى مشروع تكويني جامعي حسب ميولاته وحسب اهتماماته: فإما أن يختار تكوينا أكاديميا وبالتالي يختار الليسانس الأكاديمي والذي يسمح لو بمتابعة تكوينه في البحث العلمي على مستوى الماستر والدكتوراه، أو أنه يبني ويسجل مشروعه ضمن تكوين جامعي تمهيني مرهون بالربط مع مؤسسة تضمن لو منصب عمل.

ترى الباحثة **عمروني بهجة** إلى أنه إذا كان يشتكي طلبة علم الاجتماع في النظام الكلاسيكي من إقصائهم من سوق العمل لعدم تعرف المستخدمين على دور تخصصهم في سوق العمل، فإن غياب استراتيجيات واضحة في نظام ل.م.د.حول إدخال الجانب التمهييني في برامج علم اجتماع وعدم ربط عقود شراكة مع المتعاملين الاقتصاديين، يحتاج إلى طرح إشكالية عالقة تكوين/شغل في الجامعة الجزائرية وبالخصوص في تخصص علم الاجتماع.

تتسائل الباحثة كذلك عن جدوى نظام –**لمد-** فهي تقول : يسعى النظام الجديد إلى ضمان مسارين للتكوين الجامعي، المسار الأكاديمي والمسار المهني مما يفتح فرصا أكبر. للاندماج المهني لخريجي الجامعات و يعتبر هذا الإصلاح إصلاحا شاملا يمس كل تخصصات التعليم العالي ويهدف إلى توسيع فرص قابلية التشغيل لخريجي الجامعات. فهل سيتمكن تخصص علم الاجتماع من أن يكتسب ضمن الإصلاح الجديد طابع التمهيينية في التكوين، مما يفتح فرصا أوسع لخريجي علم الاجتماع في الحصول على مناصب شغل خارج المجال الأكاديمي؟.

من جهة أخرى، يفرز الواقع المحلي صورة مخالفة أحيانا لما هو منصوص عليه بحيث نلاحظ أن الاتفاقيات مع المحيط السوسيو- اقتصادي لم تفعل كما كان منتظرا منه من قبل ، ليس هناك ضمان لتكوين نوعي كما كان مسطرا له على الورق بل أحيانا يقتضي الأمر إعادة إنتاج بيداغوجية النظام الكلاسيكي بطريقة غير مباشرة ، لم تحترم معايير تفويج الطلبة في الأقسام ، حتى و إن بذل جهد إضافي على مستوى فتح الجامعات و الأقسام و التوظيف، تكثيف و تنويع مقررات الدراسة دون إمكانيات فعلية لمطابقتها على الواقع، نقص المراجع المتخصصة في بعض الاختصاصات الجامعية ،صعوبة تطبيق نظام المرافقة البيداغوجية والتربصات الميدانية تحت حجج مختلفة.

أما على المستوى الإيديولوجي، فمع انتهاء حقبة التسعينات، التي تزامنت مع تغير الخريطة السياسية للسلطة، عرف التيار الإسلامي تراجعا واضحا، يتمثل في أحسن مظاهره على المستوى الجامعي في شعبة علم الاجتماع باستبدال مقياس علم الاجتماع الإسلامي بمقياس علم الاجتماع الديني، كما تم بعد ذلك في السنوات الأخيرة تعديل مقياس ملتقى التخصصات الذي كان يدرس في النظام الكلاسيكي سابقا بمقياس حقول علم الاجتماع وحاليا تم تعديل برنامج طور الليسانس بتغيير مقياس الحركات الاجتماعية واستبداله بمقاييس أخرى منها مقياس **علم الاجتماع في الجزائر.**

لقد خفت صوت الإيديولوجيا في الجامعة نسبيا، لصالح مطالب نقابية-السكن، التعددية النقابية، الانتخاب محل التعيين للوظائف الإدارية - تم تحقيق بعضها ولو جزئيا في حين ظلت مطالب أخرى تراوح مكانها لحد الآن. من بين المطالب المحققة تحسين أجور الأساتذة في السنوات الأخيرة، بعدما تم سن قانون التقاعد الإجباري لأساتذة التعليم العالي، في حين بقيت الساحة السوسيولوجية مرتبكة خاصة مع العدد الهائل من الأساتذة الموظفين-التوظيف المباشر لحملة الدكتوراه- والأقسام المستزرعة دون أدنى هدف حقيقي سوى ضمان مقاعد بيداغوجية للطلبة الذين لم يسعفهم الحظ للحصول على رغباتهم في الجامعة أو خارجها.

نذكر من بين الأقسام التي فتحت في هذه الفترة على غرار قسم علم الاجتماع في جامعة بجاية الذي شكل استثناءا في الحقل اللغوي من الناحية البيداغوجية، بالإضافة إلى قسم علم الاجتماع بجامعة معسكر ، جامعة سكيكدة، جامعة بلعباس..الخ، لنشهد تطورا في الخريطة الجامعية لصالح ولايات الجنوب مثل : قسم علم الاجتماع بجامعة ورقلة ، جامعة الجلفة ، جامعة الأغواط / جامعة أدرار واليوم نشهد ملحقات جامعية إضافية فتحت بها أقسام علم الاجتماع على غرار المركز الجامعي لمغنية في ولاية تلمسان.

نلاحظ في هذه الفترة استمرارية وظيفة المستشار حيث عين الباحث عبد القادر جغلول مستشارا للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بالإضافة إلى وظيفة الخبير المتخصص في السوسيولوجيا للتعاون مع المنظمات الدولية –البنك الدولي، اليونسيف ومنظمة العمل الدولية- ومن جهة أخرى، يشتغل بعض علماء الاجتماع في مؤسسات خارج الجامعة كتمهينيين بالمعاهد الخاصة للتكوين في التسيير تماشيا مع اقتصاد السوق.

لازال توجيه الطلبة إلى التخصص بمعدلات ضعيفة وجذب الراسبين في التخصصات الأخرى حيث قارب عدد الطلبة في التخصص 8773 طالب في السنة مابين 2004 و2005م ،كم نلاحظ في الفترة الراهنة الشروع في تطبيق نظام التعليم عن بعد لبعض المقاييس واستحداث منصات الكترونية لوضع الدروس تماشيا ومشروع الرقمنة التي شرعت الجزائر في تطبيقه مؤخرا.

بالنسبة لحركية التأليف والكتابة نجد نوعين من المجلات، بالنسبة للصنف الأول فهو يضم المجلات التي تنشر مقالات للأساتذة في التخصص انطلاقا من الجامعة فهي متعددة التخصصات تحت ميدان العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تضمن المشاركة الواسعة لأساتذة علم الاجتماع، تقريبا استفردت كل جامعة بمجلة خاصة بها، بل في كل كلية أحيانا حيث نعثر على عناوينها في المواقع الالكترونية للمجلات الجزائرية، تتواجد كذلك بعض مجلات خاصة بعلم الاجتماع التابعة لمخابر البحث العلمي في الاهتمامات البحثية للمخبر، أما النمط الثاني من المجلات فهو يضم تلك التي تنشر وتوجه من طرف مراكز البحث العلمي والمؤسسات المتخصصة خارج الجامعة مثل: مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران الذي يعد الأقرب لتناول المواضيع السوسيولوجية والأنثربو لوجية ومركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية بالعاصمة حتى وان كان لها طابعا اقتصاديا فإنها تفتح أبوابها للكتابة في مجلتها بمواضيع لها علاقة بالسوسيولوجيا .

لغرض الرفع من القابلية لتشغيل الطلبة الجامعيين في سوق العمل وبالخصوص طلبة العلوم الاجتماعية عمدت الوصاية إلى خلق آليات وسيطية تساعد على الإدماج السوسيو-مهني للطلبة على أبواب التخرج منها : نادي البحث عن الوظيفة ودار المقاولاتية ، وهذا في ظل التوجه الليبرالي للدولة الجزائرية حيث تطلب الأمر أن تتحول الجامعة إلى مقاولة-حاضنة أعمال- مهمتها تشجيع الاستثمار والنهوض بالتنمية المحلية عن طريق خلق المؤسسة الناشئة ليتحول الطالب إلى مقاول جديد يخلق الشغل لذاته ويساهم في خلق القيمة المضافة في السوق وفي هذا الصدد تم استحداث وصاية بأكملها لهذا الغرض .

يرى **عروس الزوبير** معقبا على راهن السوسيولوجيا اليوم بأن النظام البيداغوجي الجديد في إطار نظام ل م د أصبح مشكلا من مكونات أكاديمية وأخرى مهنية مع اعتماد تسميات جديدة للشهادات تعطي الانطباع وتصور الجامعة كأنها مقاولة ذات طبيعة سوسيواقتصادية هدفها تحضير الطلبة للاندماج في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهذا هو حال الجامعة الجزائرية اليوم كما يرى الباحث أن حال قسم العلوم الاجتماعية-جامعة الجزائر- أصبح يسوده حالة من الركود على مستوى مناهج التدريس وقلة التأطير الأكاديمي الناجع لأسباب ذاتية منها تحول بعض مختصيها إلى خبراء في مراكز البحوث على مستوى الوطني والمؤسسات الإقليمية والدولية وأخرى موضوعية ذات طابع امني تتعلق بالأزمة السياسية التي عرفتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي.

يعبر الباحث **جمال الدين غريد** عن وضعية علم الاجتماع اليوم بقوله:

إن الوجود المؤسساتي فرض انطباعا بأن السوسيولوجيا موجودة وأنها بخير ويتجلى هذا الوجود في دوائر علم الاجتماع الكثيرة التي لا تكود تخلو منها أي جامعة مهما صغر حجمها وفي مئات الأساتذة الذين يدرسون بها، وآلاف الطلبة الذين يؤمونها ويتجلى أيضا في تعدد وتنوع مؤسسات البحث وتكاثر الباحثين فيها وفي الكم الهائل من الكتابات السوسيولوجية من رسائل وأطروحات وكتب ومقالات وفي مقابل هذا الكم الهائل، نلاحظ من جهة انحطاط في المستوى وغياب شبه كامل لما يمكن تسميته بسلطة السوسيولوجين في المجتمعات، التدريس والبحث قد بلغا مستويات مفجعة، مستوى علمي اخذ في الابتعاد عن المستوى الدولي.فما هو قائم اليوم هو علم الاجتماع لا مجتمع له ومجتمع ما زال ينتظر علماء اجتماعه.

يبين لنا الباحث **محمد غلام الله** أنالتدهور المستمر لمستوى الشهادات في التدرج انتقل إلى رسالات الماجستير وإلى أطروحات الدكتوراه مغلقا حلقة الرداءة على الجامعة. وبالتالي تنتج جامعاتنا حاملي شهادات ولا تنتج كفاءات علمية لمواجهة تحديات عصر العولمة٬  تنتج المؤسسة بطالين عوض مبدعين لمناصب الشغل٬ يطورون اقتصاد البلاد. وفي ذات السياق يشير إلى فشل نظام ل م د بقوله: إن البنيات البيروقراطية جعلت من الجامعة غير قابلة للإصلاح دفعت بهذه المؤسسة منذ أكثر من أربعة عشريات إلى الحكم بالفشل على جميع المشاريع المتتابعة للإصلاح ابتداءا من سنة 1971 ووصولا إلى اليوم .

**ملاحظة:** يمكن التوسع أكثر بالرجوع إلى المراجع الآتية:

1-جمال الدين غريد:الزرع الاشكالي للسوسيولوجيا في العالم العربي –حالتا مصر والجزائر في كتاب جماعي-**علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر**-تنسيق عبد القادر لقجع،دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.

2- عمروني بهجة: مكانة علم الاجتماع في الجزائر: أزمة الهوية عند السوسيولوجيين المهنيين،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم تخصص علم الاجتماع التربوي،قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2012/2013م.

3- الزوبير عروس:مدخل في تاريخ الممارسة السوسيولوجية وواقعها-المدرسة الجزائرية أنموذجا في كتاب جماعي مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي،تحرير وتقديم ساري حنفي ونورية بن غبريط رمعون ومجاهدي مصطفى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،.2014.

4-عباسي نعمان: قراءة في تاريخ علم الاجتماع في الجزائر،في موقع academia.edu/35886204

أطلع عليه يوم 5/1/2025م.

5- مختار مروفل :الجامعة الجزائرية وتحديات ترشيد المسار-قراءة تقييمية للواقع والآفاق على هامش كتاب: نحو إعادة التفكير في الجامعة في كتاب جماعي-جمال غريد السوسيولوجي والأنثربولوجي صاحب الثنائية الثقافية، إعداد وتنسيق وتقديم بشير محمد ، مخبر المؤسسة الصناعية والمجتمع في الجزائر، جامعة تلمسان، دار كنوز للنشر والتوزيع : تلمسان ،2017م.

6-Lamria Azzedine et Azzedine Ali Benali : l’enseignement de la sociologie en Algérie à l’épreuve des reformes in les sciences sociales en Algérie-genèse et pratiques. sous la direction de Mohamed Benguerna .cread ;Alger .2011.

7-Ghalamallah Mohamed : l’université Algérienne –de la reforme de 1971 a la reforme du LMD, in ouvrage collective- **Repenser l’université,** op, cit, 2014.